



## في هذا العدد

# بين الأمن والاقتصاد

ما تقوم به المؤسسات الامنية في مواجهة الارهاب، بوجهيه الصهيوني والمتطرف، وفي تعقب العصابات الاجرامية وتجار المخدرات ومروجيها، كلها امور تدرج ضمن الواجبات ووفاء للقسم وليس منة من احد. لكن مفهوم الامن لم يعد مجرد اجراءات عسكرية تقنية محضة. ذلك ان مفهوم الامن والامان تحوّل بفعل تطور الدول ومفهومها العصري، الى قضية مجتمعية تتعلق بقدرة الدول على تنفيذ برامج تنموية تبدأ بالاقتصاد والاجتماع والسياسة ولا تنتهي فقط بالثقافة والتربية. بمعنى ادق، فان الامن الى كونه يشمل التقنيات والمعدات وانشطة ميدانية، فانه يعني التنمية بكل مظاهرها، التي من دونها لا يمكن الامن بمعناه المجرّد ان يصمد طويلا.

ترأس لبنان الشهر الماضي القمة العربية الاقتصادية التنموية وصدر عنها قرارات، يأمل اللبنانيون ان تصب في خانة دعم لبنان، على اعتبار ان الامن الاقتصادي ضرورة يجب التوقف عندها، كونها لا تحتمل ترف المراوغة او المداورة حول وضع اقتصادي داخلي، يجمع الخبراء انه يزداد تراجعا لاسباب عدة، لكن اهمها غياب المبادرات الاقتصادية الداخلية القادرة على وقف الاهتراء، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، واتساع رقعة العاطلين عن العمل. صار توجيه السياسات والاستراتيجيات نحو معالجة التحديات الاقتصادية حاجة اساسية تزداد المطالبة بها يوما بعد يوم، اذا ما اخذنا في الاعتبار مفهوم "الامن الانساني"، كما ورد في تقرير التنمية الاقتصادية الصادر عن الامم المتحدة عام 1994، الذي اعتبر ان "تأمين امن الانسان" يستلزم تحريره من الحاجة وتحريره من الخوف.

هذان الامران (تحرير الانسان من الحاجة وتحريره من الخوف هما العنصران الاشد ضرورة لتأمين الاستقرار الداخلي، والاهتمام بالانسان كفرد فاعل ومؤثر في المجتمع الذي ما عادت تكفيه الاطلاعات الاعلامية لهذه الشخصية او تلك، في ظل ارتفاع نسب التسرب المدرسي، وعدد المهتمشين، وجيوش المتسكعين عند نواصي الشوارع وفي المقاهي. كما انه ما عاد يكفي هذا الاستقرار التطمينات التي تُبث من هنا وهناك عن وجود غطاء دولي لاستقرار لبنان. فهذا الامر، وان صح، يعيب اللبنانيين - حكاما ومحكومين - الى كونه يشكل ثغرة اضافية في جسم الاستقرار اللبناني، ويقطع بأن اللبنانيين ليسوا قادرين على ادارة شؤونهم من خارج وصاية عليهم.

الامن الاقتصادي الذي يعني بوضوح شديد انه القدرة على توفير حاجات الانسان من مأكّل ومشرب وطبابة وتعليم عبر دخل ينتجه من عمله، يبدو انه مشكلة جدية جدا، كما انه لا يقل خطورة عما يواجه لبنان من تحديات امنية محضة عند الحدود مع فلسطين المحتلة في مواجهة الكيان الصهيوني، وعند الحدود الشرقية من "احتمالات" للهجمات الارهابية التي احبط الامن العام احد اهم خلاياها اخيرا، وكذلك في الداخل في مواجهة عصابات السرقة والجريمة المنظمة في مجال المخدرات رواج وتعاطيا وعلى مستوى لبنان ككل.

كل هذا يحصل بينما التدفقات المالية في حال تراجع، والاستثمارات الاجنبية تكاد تكون مختفية، وصراخ اصحاب المصانع يصم الاذان بالدعوة الى حماية هذا القطاع. الاسوأ تدني الطلب على الايدي العاملة اللبنانية بسبب المنافسة غير المشروعة التي سببتها الاعداد الضخمة للنازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين، وكلاهما ضحايا عنف. لكن عدم التنبه الشديد الى هذا الامر سيضع البلد على خط من التوترات التي لا تحمد عقباه، والتي قد تأتي على الجميع من دون استثناء. حينها لن يقوى الامن بمعناه المجرّد على ضبط الامور.

يجب عدم التستر على المعادلة الطبيعية بين الامن والاقتصاد، لا بل من الواجب البوح بها ومناقشتها بجديّة ورصانة من جانب سائر المعنيين به، ومن دون مزايدات.

"الامن العام"